



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552



النظام الدولي الجديد قراءة في جدلية البنية

The New International Order A Reading in The Dialectic of The Structure

محمد بلخيرة^{1*}

¹ كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.

Key words:

*International order,
Structure,
Dialectic,
Polarity.*

Abstract

Despite three decades have passed since the birth of the new international order; we still witnessing a raging controversy on its mode, to an extended point that some believe that it may not have ever existed. After the end of the Cold War, many researchers insisted on the "unipolar moment"; which is seen as an outcome of the collapse of one of the two poles of the vanished international order. But soon, the world knew a rapid raise of a hybrid order considering that the United States is unable to lead the international order. In the light of the ongoing American shrink and recession opposing to the growing emerging powers, another trend has come forth and which adopts the existence of a Multipolar. Before another view forthcame in the field endorsing the inexisting of the polarity because of its loss of justification. Others argue that if the international order returns to bipolar, China is more qualified than others to be one of its two poles. Moreover, a new trend has believed that the Corona pandemic will accelerate the transfer of the global leadership center from the West led by the United States to the East led by China.

ملخص

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال: 2020-07-17

المراجعة: 2020-09-13

القبول: 2020-10-06

الكلمات المفتاحية:

النظام الدولي،

بنية،

قطبية،

جدلية.

على الرغم من مرور ثلاثة عقود على ميلاد النظام الدولي الجديد، إلا أن الجدل لا زال محتدما بشأن نمطيته، إلى درجة دفعت البعض إلى التشكيك في كينونته أصلا. عادة انتهاء الحرب الباردة أصر العديد من الباحثين ورجال السياسة على "لحظة الأحادية القطبية"؛ باعتبارها تحصيل حاصل تهاوي أحد قطبي النظام الدولي البائد، لكن سرعان ما جاء رد سريع مؤداه أن العالم يشهد نظاما هجيناً؛ باعتبار أن الولايات المتحدة ليست قادرة بمفردها على قيادة النظام الدولي. وفي ظل الانحسار الأمريكي المتزايد مقابل تنامي القوى الصاعدة، برز اتجاه آخر يقر بالنمط التعددي، قبل أن يطفو إلى السطح فريق موازي يؤكد، على انتفاء القطبية التي فقدت مبرر وجودها. ويحتاج البعض أيضا أنه إذا قدر للنظام الدولي أن يعود إلى الثنائية القطبية، فإن الصين هي المؤهلة أكثر من غيرها لتشكيل أحد قطبيه، بل ويذهب اتجاه جديد إلى الاعتقاد أن جائحة كورونا، ستعجل بانتقال مركز القيادة العالمية من الغرب بقيادة الولايات المتحدة إلى الشرق بقيادة الصين.

مقدمة

المتحدة، نتيجة عدة معطيات، أبرزها تلك المتعلقة بإعادة ترتيب عناصر القوة، وكذا الضجوة القائمة بين الإمكانيات الذاتية الأمريكية، من جهة، والإمكانيات اللازمة للاضطلاع بدور "دركي العالم"، من جهة ثانية.

بعد مقال "السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي" لكاتبه علاء عبد الحفيظ، المنشور في مجلة النهضة في عددها الصادر في شهر جويلية 2011، تطرق فيه إلى أهم السيناريوهات المستقبلية للنظام الدولي، مرجحا كفة نظام التعددية القطبية، على أساس التراجع الأمريكي مقابل تنامي القوى الصاعدة وفي مقدمتها الصين.

ج- كتاب "لم نعد وحدنا في العالم: النظام الدولي من منظور مغاير" الصادر عام 2016، لمؤلفه "برتران بادي" أكد فيه على حتمية الاتجاه نحو عالم بلا أقطاب (اللاقطبية) باعتبارها تحصيل حاصل للعولمة، لاسيما في ظل تقلص مفهوم السيادة وتنامي دور الفواعل من غير الدول، وتزايد تأثير الوحدات الدولية الأقل حجما في حركة التفاعل الدولي.

إن ما يميز هذه الدراسة عن الأدبيات السابقة هو التركيز ومحاولة التعمق في السجل الدائر بين الباحثين المهتمين بالنظم الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة بشأن نمطية النظام الدولي الجديد، والبحث في خلفيات وأبعاد هذا السجل الذي مازال مستمرا إلى يومنا هذا، فضلا عن الدور الذي يمكنه أن تلعبه جائحة كورونا - باعتبارها حدثا تاريخيا مفصليا - في التعجيل بانتقال مركز القيادة العالمية من الغرب بقيادة الولايات المتحدة إلى الشرق بقيادة الصين.

3. إشكالية الدراسة: استنادا إلى ما سبق يمكن لنا طرح الإشكالية التالية: ما الذي يقبع وراء إشكالية تحديد بنية النظام الدولي الجديد رغم مرور ثلاث عقود من الزمن على ميلاده؟

للإجابة على الإشكالية، ارتأينا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

أ- ما مدى قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على تثبيت استمرار قيادتها للعالم؟

ب- ما هي أهم الاتجاهات النمطية السائدة بشأن نمطية النظام الدولي؟

ج- هل ستعجل جائحة كورونا بانتقال مركز القيادة العالمية من الغرب إلى الشرق؟

للإجابة على الإشكالية البحثية، تمت صياغة الفرضية التالية: هناك علاقة سببية بين هشاشة النظام الدولي الجديد وفشله في تادية وظائفه الأساسية، من جهة، وإشكالية تحديد بنيته، من جهة أخرى.

4. منهجية الدراسة: تقتضي طبيعة الموضوع توظيف ما يعرف بالتكامل المنهجي، من خلال الاستعانة بالمنهجين التاليين:

أ. المنهج المقارن: بحكم أن المقارنة نشاط فكري لا تهدف فقط

لم يسبق أن حظيت النظم الدولية السائدة على مر التاريخ بنفس القدر من الاهتمام والنقاش من طرف المفكرين والمحللين السياسيين، مثلما حظي به موضوع ما يعرف بـ "النظام الدولي الجديد" الذي برزت ملامحه الأولية خلال فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، لاسيما من حيث هيكله والتفاعلات البيئية لوحداته الأساسية، حيث بدت الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك، باعتبارها قوة عظمى وحيدة تتوفر على مختلف عناصر القوة، الفاعل الدولي الأكثر قدرة على امتلاك ناصية القيادة العالمية.

إن الجدل الفكري و السياسي المستمر منذ ثلاث عقود بشأن كينونة و نمطية النظام الدولي الجديد لم يأت من فراغ، بل هو ناجم عن العجز الأمريكي الواضح في تسيير دواليب النظام الذي دخل مع مطلع القرن الحادي والعشرين في حالة من الفوضى؛ نتيجة التطورات الدولية المتسارعة و الأزمات الإقليمية المستعصية، في مقابل ظهور قوى دولية صاعدة غير راضية/قائمة بالنظام القائم الذي يوصف من طرف المغلوبين على أمرهم بـ "الجائر"، والتي تسعى جاهدة إلى الإخلال بموازين القوى القائمة لصالحها، و تاليا التأسيس لنظام دولي مختلف يستجيب لطموحاتها ووزنها في السياسة الدولية.

1. أهمية الدراسة: غداة انتهاء الحرب الباردة مع تسعينيات القرن العشرين ساد شبه اجماع لدى الأوساط الأكاديمية والسياسية مفاده أن العالم بصدد ميلاد نظام دولي جديد، لكن المفارقة تتمثل في كون أنها المرة الأولى في التاريخ التي يعلن فيها عن نشوء نظام دولي جديد دون حصول اتفاق على تحديد نمطيته، لذلك، فإن أهمية هذه الورقة لا تكمن في رصد أهم الاتجاهات النمطية الواردة بشأن الطبيعة الهيكلية للنظام الدولي الجديد، وتبيان الحجج والمعايير المعتمدة من طرف كل اتجاه في الترويج لطرحه، بل في محاولة الكشف عن الأسباب القابضة وراء الجدل الدائر منذ ثلاث عقود بشأن كينونة ونمطية النظام الدولي الجديد. فضلا عن البحث فيما إذا كانت أزمة كورونا تشكل "نقطة تحول" (Turning Point) مركزية ولحظة فارقة في مسار العلاقات الدولية، قد تلعب دورا حاسما في إعادة توزيع القوة والنفوذ في العالم، وتشكل تاليا مدخلا لنظام دولي جديد بقيادة الصين القوة المتنامية التي أبانت -حتى الآن- عن قدرة كبيرة في إدارة الأزمة البوائية، مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية المتوارية.

2. أدبيات الدراسة: حظي موضوع النمط الهيكلية للنظام الدولي الجديد بالعديد من الدراسات، من بينها:

أ. مقال "التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي" لصاحبه ناصيف يوسف حتى، المنشور في كتاب "العرب وتحديات النظام الدولي الجديد"، الصادر في سنة 2004، الذي توصل إلى استنتاج مؤداه صعوبة قيام النموذج الهرمي الذي تتربع على رأسه الولايات

وأن سلوك الوحدات الدولية تجاه بعضها البعض لا يتحدد بناء على القوة والموارد فحسب، بل وأيضا على أساس تشابه أو تفاوت قيمها السياسية، وقد يتراجع هذا العنصر أمام إدراك التهديد. كما يتحدد هيكل النظام الدولي وفقا لتوزيع القوة والقدرات بين الدول الكبرى عند قمة النظام، وتاليا يتحدد نمط القطبية في النظام الدولي (سليم، 1998، صفحة 262)

د القطبية: باعتبارها أيًا من الطرق المختلفة التي تُوزع فيها السلطة داخل النظام الدولي، يقصد بالقطبية (Polarity) تأثير القوة العظمى أو مجموعة من القوى الكبرى المسيطرة على النظام العالمي على الأزمات الدولية، أي تلك العلاقات الارتباطية القائمة بين القوة العظمى والقوى الكبرى في مركز صنع القرار الدولي عند انفجار أزمة دولية وإدارتها (الحفيظ، 2011). ويجري عادة التمييز بين ثلاثة أشكال رئيسية من الهياكل الدولية (الأحادية القطبية، الثنائية القطبية والتعددية القطبية).

للإجابة على الإشكالية البحثية واختبار صحة الفرضية، ارتأينا التطرق إلى المحاور التالية:

تهديد

1. أحادية قطبية على المحك
2. أحادي-متعدد القطبية
3. تعددية قطبية
4. نظام بلا أقطاب (اللاقطبية)
5. احتمال عودة الثنائية القطبية
6. نحو امتلاك الصين لخاصية القيادة العالمية

تهديد

يجري استخدام مصطلح "النظام الدولي الجديد" (The new International Order) للدلالة على التحول في هيكل النظام الدولي القائم على الثنائية القطبية السائد طيلة الحرب الباردة (1945-1991) إلى نظام دول جديد مازال -على حد وصف "جايمس بيكر" (James Baker) وزير الخارجية الأمريكي الأسبق- يبحث عن هويته ومعالمه. فعلى الرغم من بروز الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في العالم، ومحاولتها ملء الفراغ الاستراتيجي المترتب عن التهاوي الحر والمفاجئ لأحد قطبي النظام الدولي البائد، إلا أن الجدل مازال متواصلا في الأوساط الأكاديمية والسياسية بشأن نمطية النظام الدولي الوليد.

إن الجدل لا يقتصر على هيكل النظام فحسب، وإنما يتعداه إلى كينونته، حيث ظلت بعض الآراء -وإن أقرت بأقول النظام الدولي القديم- متمسكة بنكران قيام نظام دولي جديد، وعدم تشكل ملامحه النهائية بعد؛ لأن العالم بصدد المرور بمرحلة انتقالية يصعب حصرها، على غرار الباحث العربي ناصف يوسف حتى ((صحيح أن النظام الدولي القديم (...)) قد انتهى

إلى إبراز أوجه الاختلاف والتشابه بين الظواهر محل الدراسة، بل إلى تمكين الباحث من سبر أغوار المواضيع التي تجري بينها المقارنة، تبدو أهمية المنهج المقارن في هذه الورقة من خلال المقارنة البينية للاتجاهات النمطية السائدة منذ انتهاء الحرب الباردة بشأن هيكل النظام الدولي، و التعمق في فهم هذه الاتجاهات ومدى قدرة كل منها على مواكبة عالم بات أكثر تعقيدا من ذي قبل، وكذا في المقارنة بين القوى الأكثر تأثيرا في السياسة الدولية مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية وتغير سلوكهما الخارجي من مرحلة إلى أخرى.

بد أسلوب السيناريو: باعتبار أن السيناريو أو المشهد هو عبارة عن وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح ملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، انطلاقا من الوضع الراهن أو من الوضع الابتدائي المفترض، وبما أن حركة السيناريو تقوم على قاعدة ثابتة (إذا/فإن)، أي أن الباحث يقوم بصياغة جملة من الفرضيات (إذا) قبل أن يقوم بتحديد الآثار المترتبة عن كل واحدة منها (فإن) (الحي، مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي، 2007، الصفحات 20-23)، يجري الاعتماد على الأسلوب في رصد الملامح المستقبلية للنظام الدولي -من وجهة نظر الباحثين- من خلال التعرض إلى أهم السيناريوهات البديلة الممكنة لنمطية (أحادية، تعددية، لا قطبية... الخ)، وهذا استنادا إلى افتراضات أو معطيات آنية معينة.

5. مفاهيم الدراسة: تعتمد الدراسة على جملة من المفاهيم الأساسية، أهمها:

أ. النظام الدولي: ثمة العديد من التعريفات المتباينة -تبعاً للزاوية التي ينظر منها كل باحث للمفهوم- الواردة بشأن النظام الدولي (International Order)، من بينها ذلك التعريف الذي ينظر إليه على أنه ((مجموعة التفاعلات في علاقات الوحدات الدولية الكبرى والفرعية تتميز بالاستمرارية والتغير، وتتحدد معاملة عبر القوى المؤثرة في صناعة القرار الدولي، والوحدات الدولية تضم في طياتها أشخاص القانون الدولي والتنظيمات والجماعات التي تؤثر في العلاقات الدولية)) (القطراوي، 2014، صفحة 08). بمعنى أن النظام الدولي هو عبارة عن تجمع يتشكل من وحدات سياسية مستقلة وذات سيادة، تتفاعل فيما بينها بتواتر معقول ووفقا لعمليات منتظمة وبناء على قواعد متفق عليها، وتلعب القوة المتغير الحاسم في حركة التفاعل البيني، وتاليا في صياغة سلوك وتصرفات الوحدات المشكلة للنظام الدولي.

ب. البنيان الدولي: يقصد ببنيان/هيكل النظام الدولي بتراتبية التفاعلات الدولية بين الوحدات الرئيسية في النظام الدولي تبعاً لنمط التوزيع البيني للقوة والقدرات وانعكاساته على سلوك الفاعلين الدوليين، من حيث قدرة إحداها أو بعضها على السيطرة أو التأثير في سياسات وتوجهات باقي الفواعل.

المتاحة في النظام بشرط ألا تمتلك وحدة أخرى نسبة أخرى (مكافئة)) (عودة، 2005، صفحة 12). هذا النموذج يشبه -إلى حد كبير- النماذج التقليدية السائدة في العالم القديم على امتداد قرون من الزمن، مثل الإمبراطورية الرومانية خلال فترات زمنية في أوروبا، والإمبراطورية الصينية في آسيا الشرقية. ينطبق هذا الوضع أيضا على فترة ما بعد الحرب الباردة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي أضحت تمثل -حسب العديد من الخبراء- القطبية الأحادية منذ مطلع تسعينات القرن الماضي غداة انهيار أحد قطبي النظام الدول السائد طيلة الحرب الباردة.

بحكم افتقار هذا الصنف من النظم لقوى رئيسية قادرة على رفع التحدي أمام القوة العظمى المهيمنة، فإن الأخيرة عادة ما تتوفر على فرصة إبقاء واستمرار سيطرتها على الدول الصغيرة الهامشية أو -على تعبير عبد المجيد العبدلي- "أطراف الأطراف" ولدة قد تستمر عقودا من الزمن، إلى أن تصاب بالوهن؛ نتيجة تآكل عوامل داخلية أو بواسطة قوى خارجية ضاغطة على النظام (صمويل، 1999، صفحة 09)، فيكون مصيرها مصير العديد من الإمبراطوريات السابقة

ينذهب بعض المختصين في العلاقات الدولية إلى القول بأن نظام الأحادية القطبية هو الأكثر استقرارا، باعتبار أن القوة العظمى المهيمنة القائد الفعلي لهذا النظام تتحمل مسؤولية احتواء كل ما من شأنه تقويض أسس النظام الدولي القائم، إدارة العلاقات الدولية بشكل لا يحقق مصلحة القائد فحسب بل يضمن استمرارية النظام، وإقناع الوحدات الدولية بأن تحقيق مصالحها يقتضي منها العمل في اتجاه تثبيت الوضع القائم، وأن أية محاولة منها لتحدي أو تغيير هذا النظام لن يكون في صالحها. وسيظل هذا النظام مستقرا طالما استمر القائد في تحمل مسؤوليته، وفي حالة تراجع أو عجزه عن أداء المهام الملقاة على عاتقه مقابل صعود قوى جديدة متحديّة وغير قانعة بالنظام القائم، يصبح الأخير عرضة للتغيير وتاليا عدم الاستقرار (المصري، 2014، صفحة 83).

في غمرة الانتصار التاريخي للمعسكر الرأسمالي على نظيره الاشتراكي، وفي وصفه البليغ، أعلن الكاتب الصحفي المحافظ والمفكر الأميركي "تشارلز كراوتهامر" (Charles Krauthammer) عام 1990 عن حلول "لحظة الأحادية القطبية" المعروفة باسم "القطبية الأحادية الصلبة" (Tigt Unipolarity)، بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، والسياق الزمني الذي تم توسيع نطاق حدوده لاحقا ليصبح "عصرا أمريكيا". ويعد كل من "ويليام وولفورت" (William Wohlforth) و "ستيفن بروكس" (Stehen Brooks) اللذين يعوزان التفرد التاريخي الأمريكي إلى الدور القيادي الذي تلعبه بشكل متزامن، وفقا لمعايير القوة المعتادة، من أبرز المدافعين عن هذا الاتجاه (رودس، 2013، صفحة 176).

لا ريب أن تهاوي القطب الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي

بسقوط أحد قطبيه الرئيسيين، و لكن لم يتأسس بعد نظام عالمي جديد [الذي هو] بمثابة شعار أمريكي في فترة نشوة الانتصار [لكنه] يفتقر إلى مضامين واضحة المعالم)) (حتي، 2004، صفحة 157)، والباحث الفرنسي "جيرار شاليون" (Gerard Chaliand) صاحب كتاب "نحو نظام جديد للعالم" (Vers un Nouveau Ordre du Monde)، الصادر عام 2013 الذي ورد فيه أن العالم يمر بفترة إعادة تشكيل توازنات جيوسياسية استراتيجية قديمة و جديدة، ناجمة عن توارى الهيمنة الغربية المترتب هو الآخر عن تدني مستوى النمو الديمغرافي والأزمة الاقتصادية العالمية، في مقابل تقدم القوى الصاعدة كالصين، الهند، البرازيل، كوريا الجنوبية وغيرها... (سعودي، 2013، صفحة 166)، دون أن يتمكن أي أطرف أو أطراف بعينها على فرض منطقها على باقي الوحدات الدولية.

مما لا ريب فيه أن النظام الدولي مع مطلع الألفية الثالثة تشوبه حالة من الفوضى والاضطرابات على مستوى التفاعلات الدولية، مما يدعو إلى الاعتقاد بأن حركة قوى التغيير في هذا النظام بصدد الاندفاع نحو صياغة جديدة لبنية النظام الدولي ونسيج تفاعلاته، ناهيك عن تحول في طبيعة وحداته وإعادة النظر في أدائها الاستراتيجي، وتاليا مستويات تأثيرها (فتحي، 2015، صفحة 124)، دون أن تتحدد معالمه النهائية بعد.

مع ذلك ثمة شبه إجماع في الدوائر العلمية والسياسية على ميلاد نظام دولي جديد غداة انتهاء الحرب الباردة، بيد أن السجال بشأن بنيانه مازال متواصلا إلى يومنا هذا. لذلك سيتم في هذا المقام التطرق إلى رؤى أهم الاتجاهات السائدة بخصوص نمطية النظام الدولي الوليد، مع تبيان المعايير والحجج المستند إليها من طرف كل اتجاه على حدة.

1. أحادية قطبية على المحك

نظام "الأحادية القطبية" (Unipolarity) هو عبارة عن هيكل يتميز بوجود قوة أو مجموعة من القوى المؤتلفة سياسيا تتوفر على قدر معتبر من القوة النسبية من الموارد العالمية المؤثرة، تتيح لها فرض إرادتها السياسية على باقي الوحدات السياسية الدولية، دون أن تلقى أي تحدي رئيسي من تلك الوحدات (عودة، 2005، صفحة 174). فهذا النظام واستنادا إلى مبدأ توازن القوى - هو (بنية تتعاضد فيها مقدرات إحدى الدول بحيث تعجز أية قوة أخرى عن موازنتها)) (علي و لورد، 2019، صفحة 35)، أي تركز القوة في دولة واحدة متفوقته. ففي هذا النظام، ثمة قوة عظمى واحدة، دون أن تكون بمعيتها قوى رئيسية أخرى متميزة وعدد معتبر من القوى الصغرى، حيث يمكن للقوة العظمى أن تحتوي وبفعالية كبيرة القضايا العالمية الملحة، دونما الحاجة إلى مساعدة غيرها من الفاعلين الدوليين، ودون أن يمتلك أي تكتل القدرة على منعها من ذلك. وصف "مورتان كابلان" (Morton Kaplan) نظام الأحادية القطبية بقوله ((نظام يتميز بامتلاك فاعل دولي واحد، أو ائتلاف من الفاعلين حوالي 40% من القدرات الكلية

نسيج حركة التفاعل الدولي.

في خضم تنامي الأصوات القائلة بأن الوقت قد حان بالنسبة للولايات المتحدة لتلقى مصيرها المحتوم بالتراجع، يجادل الكثير من الأمريكيين أن بلادهم تشكل "استثناء" للقاعدة أو الحتمية التاريخية التي مفادها أن لا شيء يدوم إلى الأبد، من بينهم "هيلاري كلينتون" (Hillary Clinton) التي تولت منصب وزير الخارجية في عهد إدارة "باراك أوباما" (Barack Obama): ((هناك من يشككون في قدرتنا على الصمود (...)) لقد سمعنا هذا الكلام من قبل (...)) لكن في كل المرات التي واجهت فيها الولايات المتحدة انتكاسات، تجاوزناها بواسطة الابتكار والاختراع من جديد. فقدرتنا على النهوض والعودة أكبر (...)) إن العالم لا يزال يتطلع إلى الولايات المتحدة لتواصل دورها القيادي. جيشنا ما زال الأقوى (...)) اقتصادنا هو الأكبر في العالم (...)) عمالنا هم الأكثر إنتاجية، جامعاتنا ذائعة الصيت عبر العالم. ولذلك يجب ألا نشك أبداً في أننا نتمتع (...)) بالقدرة على إحكام وإدامة قيادتنا العالمية والحفاظ عليها في هذا القرن، كما فعلنا في القرن الماضي)) (كيوهان، 2012، الصفحات 43-44).

مع ذلك، ثمة العديد من الأكاديميين، من بينهم أمريكيين، يرون أن تنامي مفردات قوة القوى الكبرى الفاعلة في السياسة الدولية قياساً بعناصر قوة الولايات المتحدة، يفيد بالتآكل التدريجي لتأثير الأخيرة في العالم، نتيجة تراجع - بشكل كبير - قوتها النسبية بعد مرور ثلاثين عاماً على نهاية الحرب الباردة، مثلما أكد على ذلك كل من "جنيفر ليند" (Jennifer Lind) و"داريل جي برس" (Daryl G. Press) في مقال لهما "التحقق من الواقع: القوة الأمريكية في عصر القيود" (Reality) على صفحات مجلة "فورين بوليسي" (Foreign Policy) في عددها الصادر شهري مارس/أفريل 2020 (Lind & G.Press, 2020, p. 42)، الأمر الذي ينطوي على صعوبات جمّة تحول دون تأكيدها و فرضها لنظام الأحادية القطبية خلال الحقبة المقبلة، مما يفتح المجال أمام بروز أشكال جديدة من القطبية، ويتيح فرص أكبر للقوى الدولية المنافسة، من أجل إعادة تشكيل النظام الدولي (خضر، 2010، صفحة 07) على مقاسها.

2. أحادي متعدد القطبية

يعد نظام الأحادي - المتعدد القطبية (Uni-Multipolar) الذي ابتدعه "صامويل هنتنغتون" (Samuel Huntington) مع نهاية العقد الأخير من القرن العشرين، أي بالموازاة مع الترويج الأمريكي للنظام الدولي الجديد القائم على الأحادية القطبية، نمطاً جديداً يمثل مزيجاً بين نمطي الأحادية والتعددية (لا هو أحادي القطبية ولا هو متعدد الأقطاب). لعل هذا ما دفع الدكتور خضر عطوان - مؤلف "كتاب القوى العالمية والتوازنات الإقليمية"، الصادر عام 2010، إلى القول إن

(السابق) وانهيار هيكل "القطبية الثنائية" التي ظلت تتحكم في مسار السياسة الدولية لفترة ناهزت نصف قرن من الزمن، قد جعل من الولايات المتحدة؛ باعتبارها قوة عظمى ذات قدرات عسكرية واقتصادية هائلة و"مركز استقطاب عالمي"، الطرف الدولي الأكثر استفادة من الوضع الجديد، وأتاح لها فرصة اللحظة التاريخية غير المسبوقة، من أجل الاستئثار بالنظام الدولي الجديد.

في هذا السياق، يصف عبد المجيد العبدلي أحد أنصار هذا الاتجاه نمطية علاقات القوى في النظام الدولي الجديد ((إن النظام العالمي الجديد يقوم على ركيزة العالم الواحد (one World) المتمثلة في الولايات المتحدة التي لا تقبل المنافسة والمزاومة، مما يجعل منها المركز الوحيد في العلاقات الدولية. أما بقية الدول فهي الأطراف التي تصنف إلى أطراف حليفة للمركز وقريبة منه، وأطراف بعيدة عن المركز التي يسميها أطراف الأطراف)) (مصباح، 2002، صفحة 396).

يصطف الكثير من الباحثين وراء هذا الاتجاه القائل بأن الولايات المتحدة لا تعتبر رائدة للعالم فحسب، بل أنها مرشحة للحفاظ على هذه المكانة في المستقبل المنظور، وهذا ليس فقط كونها تتوفر على مقومات القوة اللازمة وإنما أيضاً بحكم غياب منافس بديل. كتب "زبغنيو بريجنسكي" (Zbigniew Brzezinski) في هذا الخصوص ((فالولايات المتحدة (...)) ترتفع على قمة العالم من دون أن تواجه خصوما قادرين على مناظرة قوتها العالمية الشاملة (...)) في الوقت الراهن، ليس ثمة أمة يمكن حتى القول بأنها تقترب من مناظرة الولايات المتحدة، فيما يتعلق بالامتياز والقوة العالميين)) (بريجنسكي، 1998، الصفحات 75-76). نفس الطرح أكدت عليه الباحثة "كاتي سومينين" (Kati Suominen) ((ليس ثمة أي بديل للزعامة الأمريكية)) (Suominen, 2012, p. 60). إن ميزانية الدفاع الأمريكية المقدره بمليارات الدولارات والتي تدل على مدى علو كعب القوة العسكرية والتكنولوجية - التقنية في مجال التسليح، ستبقيها القوة رقم واحد والقطب الأوحد. إن الولايات المتحدة هي ((الدولة الوحيدة التي تمتلك القدرة على نشر قواتها في أي مكان في العالم)) (اللاوندي، 2004، صفحة 179).

بل وينهب قسم من هذا الفريق إلى الاعتقاد أن المدى الزمني للهيمنة الأمريكية العالمية سيستغرق نصف قرن على الأقل، من بينهم الدكتور جمال سند السويدي الذي قال في كتابه "أفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد"، الصادر عام 2014، أن الأحادية القطبية هي سمت النظام الدولي الجديد، وأن الهيمنة الأمريكية على مفاصل هذا النظام ستتواصل على امتداد الخمس عقود المقبلة، متكناً في طرحه على الأرقام والإحصائيات التي تؤشر على التفوق الأمريكي، استناداً إلى معايير الاقتصاد، التطور العسكري، التقدم العلمي والتكنولوجي، موارد الطاقة... الخ، راصداً و موضحاً التأثيرات الاستراتيجية لهذا التفوق على كافة مناطق العالم (الجعلي، 2014، صفحة 170)، و تالياً على

الهرمي لا يسمح هذا النظام لهذه القوى -بما في ذلك روسيا والصين- من موازنة القوة العظمى؛ بسبب عجزها عن رفع التحدي، وخوفاً من اليد الطولي لأمريكا، حيث أن أية محاولة لأحداث توازن مضاد قد يكون غالي التكلفة (المشاقبه و صايل فلاح، 2018، صفحة 270).

ضمن سياق علاج المشكلات المتصلة بهيكل النظام الدولي الجديد، يرى بعض الباحثين أنه يتعين على الولايات المتحدة (المستوى الأول) اغتنام فرصة تجديد النظام الدولي السائد ما بعد الحرب الباردة، عبر توسيع قاعدة الأطراف المزكية للنظام القائم، لتشمل شركاء جدد يتوفرون على اقتصاديات كبيرة سريعة وواعدة (المستوى الثاني)، على غرار البرازيل، الهند، إندونيسيا و تركيا، من أجل سد الخلل المترتب عن التشر الأمريكي على المستويين الداخلي والخارجي، و تفادي الفوضى التي قد تترتب عن غياب قطب، أو ائتلاف يمالأ الفراغ الذي سيتمخض عن تراجع الدور الأمريكي. وفي ظل هشاشة النظام الدولي القائم وعجز الولايات المتحدة بمفردها عن التحكم في زمام أمور إدارته، يجري تطوير وتعزيز بعض التحالفات الاستراتيجية القائمة بين القوى الكبرى وبناء تكتلات اقتصادية جديدة، مثل التحالف الصيني-الروسي، والروسي-الهندي الذي شهد تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، ليمتد إلى مختلف القطاعات الاقتصادية والعسكرية، لاسيما في مجال الطاقة، في مقابل سعي الولايات المتحدة إلى توسيع مجال شراكتها مع الاتحاد الأوروبي (مسعد، 2013، صفحة 08).

المستوى الثالث: يضم قوى إقليمية رئيسية (من الصف الثاني) غالباً ما تتضارب مصالحها مع مصالح الدول الكبرى الأكثر منها قوة ونفوذاً، مثل بريطانيا في مقابل المحور الفرنسي-الألماني المشترك على المستوى الأوروبي، اليابان في مقابل الصين، أوكرانيا في علاقتها مع روسيا، كوريا الجنوبية مع اليابان، باكستان بالنسبة للهند والسعودية بالنسبة لإيران، والأرجنتين في مقابل البرازيل.

يتميز النظام الأحادي-المتعدد القطبية -حسب "هنتنغتون"- في سعي الولايات المتحدة (المستوى الأول) و رغبتها الجامحة في تكريس نظام أحادي القطبية، تكون فيه الطرف المهيمن، و هي غالباً ما تتصرف على هذا النحو، كما لو أن النظام المأمول قائم فعلاً، وكان موضوع الامبراطورية أصبح أمراً مسلماً به (غازلي، 2015، صفحة 64)، دون أن تتمكن من تحقيق الهيمنة، من جهة، و في تفضيل القوى الرئيسية الأخرى (المستوى الثاني) التي تشعر بأنها مهددة بسعي القوة العظمى نحو الهيمنة العالمية، لنظام متعدد الأقطاب؛ باعتباره يوفر لها المزيد من هامش المناورة، و يقلص من حجم الضغوطات و القيود المفروضة عليها من طرف القوة العظمى، من جهة ثانية، إذ قال وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف" (Sergueï Lavrov) عام 2007 ((تظهر لنا تجارب السنوات الست الماضية بشكل مقنع أن أية محاولة لتجاهل واقع العالم

النظام الدولي يتأرجح حالياً بين الأحادية القطبية والتعددية القطبية، فهو -من وجهة نظره- لم يستقر بعد على الأحادية القطبية، مثلما يدعي دعاة هذا الاتجاه، ثم أن انتشار القوة في وحداته لا يزال في منأى عن تجسيد التعددية القطبية (خضر، 2010، صفحة 05)، مما يعني أنه حالة عرضية تعبر عن مرحلة انتقالية من النمط الأحادي إلى النمط التعددي.

في سياق شرحه لهذا النمط، يذهب "صامويل هنتنغتون" صاحب أطروحة "صدام الحضارات" إلى الاعتقاد أن السياسة العالمية الراهنة لم تعد تتطابق مع الأنماط الكلاسيكية الثلاث للنظام الدولي (الأحادية، الثنائية والتعددية القطبية) الذي أضحى مع أوائل القرن الحادي والعشرين نظام أحادي-متعدد القطبية، أو ما يعرف بـ "القطبية الأحادية الهشة" (Loose Unipolarity)، أي عبارة عن نظام هجين يتشكل -حسبه- من ثلاثة مستويات (صمويل، 1999، الصفحات 08-11):

المستوى الأول: يتمثل في القوة العظمى (Super power)، ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية؛ باعتبارها الدولة المتفوقة في مختلف عناصر القوة (الاقتصادية، العسكرية، التكنولوجية... الخ) والقادرة على تعزيز وتوسيع مصالحها في جميع أنحاء المعمورة. وهذا ما يفسر تواجدها المباشر وغير المباشر في مناطق مختلفة من العالم، من خلال زرع قواعد عسكرية (برية، بحرية وجوية)، وتموقع أساطيلها الحربية، ونشر قوات برية متحركة في العديد من الدول والمواقع الاستراتيجية، علاوة على تحالفاتها الأطلسية التي غالباً من يجري توظيفها لحماية حلفائها الإقليميين وتحقيق مصالحها القومية في مختلف ربوع العالم. ناهيك عن القيادات الأمريكية الست الموزعة جغرافياً على القارات الخمس، و المتمثلة في (Ploch، 2009، p. 27): القيادة الأمريكية لأمريكا الوسطى والجنوبية "نورثكوم" (US-Northcom)، القيادة الأمريكية لأوروبا وروسيا "ساوثكوم" (US-Southcom)، القيادة الأمريكية للشرقين الأدنى والأوسط "أوكوم" (US-Eucom)، القيادة الأمريكية للمحيط الباسفيكي و الصين "سنتكوم" (US-Centcom)، القيادة الأمريكية للهند و المحيط الهادي "باكوم" (US-Pacom)، و القيادة الأمريكية لإفريقيا "أفريكوم" (Africom). كتب أحد المفكرين العرب في هذا الشأن ((الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تمتلك القدرة على نشر قواتها في أي مكان في العالم)) (اللاوندي، 2004، صفحة 179).

المستوى الثاني: يكمن في قوى رئيسية أخرى (Major Powers) موزعة على مناطق مختلفة من العالم وذات إمكانات معتبرة، وتكمن هذه القوى على الخصوص في الصين، روسيا، الهند، ألمانيا، فرنسا، اليابان، البرازيل، وجنوب إفريقيا، دون أن تكون لديها القدرة على توسيع مجال نفوذها على النطاق العالمي ومناصفة الولايات المتحدة. كتب "ماثيو رودس" (Mathew Rhodes) في هذا الشأن ((خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب الباردة بنصيب من القوة لا يكاد يكون له نظير على المستوى العالمي)) (رودس، 2013، صفحة 75). فوفقاً لشكله

وقد شهدت السياسات الأوروبية نماذج شبيهة بهذا النمط على امتداد قرون من الزمن (صمويل، 1999، صفحة 08). وتتعدد في إطار نظام التعددية القطبية أو ما يعرف بنظام توازن القوى (Balances of Powers) محاور القوى المضادة، والتي يعد تكافؤ قواها شرطاً ضرورياً لردع أي محور دولي تسول له نفسه استغلال أي تفوق عرضي/ظرفي في قواه، من أجل تغيير معالم الوضع الدولي القائم (الإخلال بموازين القوى). ولعل من أبرز خصائص هذا النمط التعددي هي استقلالية الوحدات السياسية وتوفرها على مرونة كاملة (عكس النمط الثنائي) في الدخول أو الخروج من أي محور من المحاور السائدة، أي أن الدول تتمتع بقدر كاف من السلطة في تقرير ما تراه ملائماً لمصالحها في إطار هذا النظام (عودة، 2005، صفحة 13) الذي ساد في المسرح الأوروبي منذ معاهدة "وستفاليا" (Westphalie) عام 1648 إلى غاية اندلاع الحرب الكونية الثانية. ويرى "ديفيد سينغر" (David Singer) وثلة أخرى من أساتذة العلاقات الدولية أن النظام الدولي المتعدد الأقطاب هو الأكثر استقراراً (المصري، 2014، صفحة 83)، لأنه يفضي نوعاً من الديناميكية على حركة التفاعل الدولي، ويتيح قدراً معتبراً من هامش المناورة للوحدات الدولية، سواء من داخل أو خارج الأقطاب.

على الصعيد النظري، يعتقد الواقعيون الجدد من بينهم "كينيث والتز" (Kenneth Waltz) بأن السياسة الدولية تآبى القوة غير المتوازنة، شأنها في ذلك شأن الطبيعة التي تكره الفراغ، ومن ثمة فإن النظام الدولي الحالي سيعيد توازنه لا محالة ولو بعد حين، لأن قضية إعادة التوازن -حسبه- محسومة تاريخياً. لذلك تحاول بعض الوحدات الدولية زيادة قوتها الذاتية، أو التحالف مع غيرها في مواجهة القوة غير المتوازنة، بهدف جعل التوزيع الدولي للقوى أكثر توازناً (علي و لورد، 2019، صفحة 34). في نفس الاتجاه، أعتبر "كريستوفر لاين" (Christopher Layne) أن هيمنة دولة عظمى واحدة على النظام الدولي ظاهرة عابرة و غير قابلة للاستمرار، وأن الأحادية القطبية ليست سوى لحظة تعكس "حقبة جيوسياسية فاصلة" سوف تعود وتستسلم للتعددية القطبية (Multipolar)، موضحاً أن النمط الأحادي حالة مؤقتة يحتوي على بذور فئانه لسببين: أولهما، هاجس القلق الذي ينتاب القوى الدولية الأخرى على وزن قوتها النسبية داخل النظام الدولي القائم، مما يهيئ البيئة المواتية المحفزة لهذه القوى الساعية إلى موازنة القوة المهيمنة، و يفضي بالمحصلة إلى بروز قوى عظمى جديدة منافسة. وثانيها، إن دخول قوى دولية جديدة في حلبة الصراع ومنافستها للقوة المهيمنة، سيؤدي لا محالة إلى تآكل القوة النسبية للأخيرة، من خلال عملية إعادة النظر في توزيع القوة داخل النظام الدولي، وتالياً وضع حد للأحادية القطبية. فالقوة الدولية المؤهلة والقادرة على المقارعة لا يمكنها التقاعس عن تحدي انفراد قوة عظمى بالنظام الدولي؛ بحكم أن استكانتها وعدم رفعها التحدي، سيرضائها لوطأة الخضوع، ويقلص

متعدد الأقطاب سيحكم عليها في نهاية المطاف بالفشل)) (كورتونوف، 2019)، و تعمل القوى الإقليمية الرئيسية (المستوى الثالث) التي تتناقض مصالح بعضها في أحيان كثيرة مع الولايات المتحدة (الحالة الإيرانية مثلاً) على تعزيز مواقعها و توسيع مجال نفوذها قدر المستطاع، من جهة ثالثة، و تالياً، فإن كل الأطراف المنتهية إلى المستويات الثلاث -و على عكس الأنماط الكلاسيكية الثلاث- تبدو غير راضية في ظل هذا النظام عن الوضع القائم. وهكذا تم -من وجهة نظر "هنتغتون"- الانتقال من نظام الثنائية القطبية عبر "لحظة الأحادية القطبية" (Unipolar moment) إلى نظام أحادي- متعدد الأقطاب غير مستقر، والذي سينتقل لا محالة إلى نظام القرن الحادي والعشرين المتعدد القطبية، وبهذا ستكون الولايات المتحدة -كما قال "زبغنيو بريجينسكي" أول وآخر إمبراطورية عالمية وحيدة (صمويل، 1999، صفحة 11).

ما يمكن ملاحظته في هذا المقام، هو أن الفرق الجوهرى بين نظام "الأحادية القطبية" (Unipolarity) و نظام الأحادي- المتعدد القطبية (Uni-Multipolar) يكمن أساساً في كون أن القوة العظمى -في ظل الأول- و بحكم امتلاكها لهيكل القوة الثلاثي، تستأثر بالقرار السياسي الدولي، تتحكم في اتجاهات السياسة العالمية، تنفرد بتسوية القضايا الدولية، تضطلع بالعبء الأكبر من أجل ضمان أمن النظام الدولي، و تتوفر على قدرة ضبط هرميته و بشكل صارم، دونما الحاجة إلى مساعدة غيرها من القوى الكبرى الأخرى، (عودة، 2005، صفحة 196)، بينما هي في أمس الحاجة -في ظل قواعد اللعبة التي يفرضها الثاني- إلى القوى الرئيسية الأخرى، من أجل المساهمة في صياغة السياسة الدولية بشأن المسائل العالمية. لخص أحدهم نظام "الأحادي-المتعدد القطبية" قائلاً ((تقيس الولايات المتحدة قوتها -وفي الحقيقة عظمتها الفائقة- ليس بمعايير قدرتها على تحقيق واستمرار سيطرتها على الآخرين، ولكن بمعايير قدرتها على العمل مع الآخرين لمصلحة المجتمع الدولي كله)) (صمويل، 1999، صفحة 12).

يتبين مما سبق، أن النظام الأحادي-المتعدد القطبية يعد بمثابة مرحلة عبور وتطور في هيكل النظام الدولي، إذ أن انتقال الأخير من القطبية الأحادية إلى التعددية، لا يمكن أن يتم إلا عبر مرحلة انتقال داخل الأحادية القطبية ذاتها، من طوره الصلب إلى طوره المرن، وتالياً يمثل النظام الأحادي-المتعدد القطبية (الهش) تمهيداً أو الأرضية المواتية لقيام نظام متعدد الأقطاب، غير ان السؤال المطروح إلى متى تستمر المرحلة الانتقالية؟

3. تعددية قطبية

يوجد في ظل النظام المتعدد الأقطاب (Multipolar) عدة فواعل دولية رئيسية تتفاوت فيما بينها من حيث القوة، تتعاون أو تتنافس مع بعضها البعض وفق أشكال ونماذج متبدلة. ويعد الائتلاف والتعاون بين هذه القوى الرئيسية أكثر من ضروري، من أجل معالجة وتسوية القضايا الدولية الملحة،

(Global Trends 2030: Alternatives World National Intelligence)، الصادر عام 2012 عن مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي، والذي اعتمد على تقنية تحديد الاتجاهات الأعظم (Mega-Trend) التي تعنى بالسماوات الرئيسية لبنية المجتمع الدولي في مختلف المجالات (السياسية، الاقتصادية، التكنولوجية...) في أحد البدائل، أن تلقى الولايات المتحدة نفس المصير الذي آلت إليه بريطانيا في القرن التاسع عشر، مرصدا التراجع في المستوى التعليمي لدى الأمريكيين؛ مما يعزز من فرضية انتهاء القطبية الأحادية. وطبقا لأحد عشر مؤشرا استند إليها ذات التقرير فإن النظام الدولي المتعدد الأقطاب، سيتشكل أساسا من ثمان دول كبرى وهي الولايات المتحدة، الصين، الهند، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا وروسيا (الحي، الاتجاهات العالمية 2030 سيناريوهات الاستخبارات الأمريكية، 2013، الصفحات 02-05)، مما يعني أن الولايات المتحدة لن تعدو أن تشكل سوى أحد أقطاب هذا النظام.

بل ويذهب بعض أنصار هذا الاتجاه من بينهم "جون ميرشايمر" (John Mearsheimer) إلى درجة نفي "لحظة الأحادية القطبية" أصلا و الإقرار بالتعددية القطبية، من خلال ادعائهم أن التحولات التي طرأت على بنية النظام الدولي غداة انتهاء الحرب الباردة، لم تفض إلى نظام دولي جديد قائم على الأحادية القطبية مثلما جرى الترويج له، بقدر ما تمثل انتقالا إلى حالة تعدد القوى، معلمين ذلك بأن تمتع الولايات المتحدة بتفوق واضح في القوة العسكرية باعتبارها القوة العسكرية الأولى في العالم، لا يخول لها تلقائيا وبالضرورة ناصية الزعامة العالمية؛ لأن الاعتماد على تلك القوة لم يعد كافيا بالنظر إلى القيود المتزايدة على استخدامها، لاسيما في ظل سواد ظاهرة الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية، وهو ما يشكل قيودا على إمكانيات و نطاق فرص اللجوء إلى توظيف القوة العسكرية الأمريكية، من أجل قيادة النظام الدولي (القطراوي، 2014، صفحة 40)، دون أن ننسى القيد النووي المفروض من طرف القوى النووية المنافسة.

يجادل "ميرشايمر" بأن النظام الدولي السائد مع مطلع القرن الحادي والعشرين متعدد وليس أحادي القطب، فالهيمنة الأمريكية على النصف الغربي للكرة الأرضية لا يلبسها ثوب المهيمن العالمي. صحيح أن الولايات المتحدة تبدو خلال هذه الفترة القوة العسكرية والاقتصادية الأكثر سموا في العالم، لكنها ليست اللاعب القوي الوحيد في الساحة الدولية، فهناك قوتان أخريان في النظام الدولي الحالي، ويتعلق الأمر بكل من الصين وروسيا. وصحيح أيضا أن أيا منهما لا يمكنها مضاهاة القوة العسكرية الأمريكية، بيد أنهما تتوفران على ترسانة نووية وقادرتان على صد أي غزو -بما في ذلك الغزو الأمريكي- وربما إحباطه، وقدرة -وإن كانت أقل شأنا- على إبراز القوة (ميرشايمر، 2012، صفحة 478). بمعنى أن التفوق النسبي البسيط في القوة -من وجهة نظر ذات الباحث- لفاعل دولي معين على حساب غيره من الفواعل الأخرى لا يكفي لإحداث

من هامش مناورتها وتظل رهينة استغلال واستفزاز الدولة المهيمنة. وعليه، فإن عملية كبح انحراف منحني القوة في اتجاه الدولة المهيمنة، لا بد أن تتم، مما يفتح المجال أمام حتمية عودة التوازن للنظام الدولي على شكل تعددية قطبية جديدة، ناصحا الولايات المتحدة بتيسير الانتقال من النمط الأحادي إلى النمط التعددي الذي لا مفر منه، سواء عن طريق السلم أو الحرب، فبدل أن يجرفها التغيير نحو القدر المحتوم، من الأفضل لها السيطرة عليه وقيادته إلى ذلك، إذا ما رغبت فعلا في الحفاظ لنفسها على مكانة متقدمة في هرم النظام الدولي الجديد (علي و لورد، 2019، الصفحات 34-35) قيد التشكل.

في كتابه "النظام العالمي" (World Order)، الصادر عام 2014 و المتضمن رؤيته بشأن النظام العالمي الجديد على ضوء المعطيات الجديدة، اعترف وزير الخارجية الأمريكية الأسبق "هنري كيسنجر" (Henry Kissinger) أن التطورات الدولية و الإقليمية الحاصلة في مناطق مختلفة من العالم (عودة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، تنامي دور القوى الصاعدة، اندلاع الحروب الأهلية، تراجع الاقتصاد العالمي، و غيرها...) وضعت النظام العالمي في أزمة تقتضي ضرورة إعادة التفكير في التأسيس لنظام دولي جديد بديل للنظام الحالي الهش، موضحا أن هيمنة فاعل دولي واحد على النظام العالمي سيفضي لا محالة إلى أزمات يصحب احتواؤها، الأمر الذي يتطلب وجود قدر أكبر من التعاون الدولي لتدعيم أسس النظام العالمي المأمول الذي لا ينبغي أن يتشكل من منظور غربي فقط، بل وفقا لمقاربة جماعية تراعي مختلف القيم العالمية (الصينية، الروسية، الإسلامية، الأوروبية...) (العزي، 2014، الصفحات 03-05). مما يعني أن "كيسنجر" ورغم كونه أمريكيا، إلا أنه يحدد النمط التعددي على النمط الأحادي.

من جهته، يرى أحد الباحثين العرب أن النظام الدولي المعاصر يجتاز مرحلة تغيير حقيقة، تتميز ب بروز قوى عالمية جديدة تشترك فيما بينها في اتجاه الدفع بصيرورة التغيير صوب تشكيل نظام دولي قوامه الشراكة و التعاون الاستراتيجي، و تفادي التناقضات البينية، و لن يتأتى ذلك إلا في إطار هيكلية تتسم بالتعددية القطبية، لاسيما في خضم التراجع الملحوظ لتأثير القوة الأمريكية، و ما ترتب عنه من توارى لمكانتها الدولية وتقليص دورها و نفوذها العالمي، في مقابل نهوض العديد من القوى الدولية بالأعباء والمسؤوليات العالمية (فتحي، 2015، صفحة 111)، بل و تنبأت أجهزة الاستخبارات الأمريكية نفسها بأن التعددية القطبية، ستصبح حقيقة ماثلة في غضون أقل من عقدين من الزمن (رودس، 2013، صفحة 187)، فالولايات المتحدة الأمريكية -كما قال كل من "جينيفر ليند" و "داريل جي برس" - أهدرت قوتها و عجلت بالعودة إلى التعددية القطبية (Lind & G.Press. 2020, p. 48).

في نفس الاتجاه، رجح التقرير الخاص المعنون بـ "الاتجاهات العالمية عام 2030: سيناريوهات الاستخبارات الأمريكية"

الفارق الذي يخوله صفة المهيم العالمي.

4. نظام بلا أقطاب (اللاقطبية)

يقصد باللاقطبية (Unpolarity)، أو ما يعرف بعالم بلا أقطاب، عدم وجود "طبقة عليا" من الوحدات الدولية التي يمكن النظر إليها باعتبارها "أقطاب العالم"، في خضم تزايد أدوار الوحدات الإقليمية، و بروز فاعلين دوليين من غير الدول (Non States Actors)، حيث ينجم عن التداخلات والتفاعلات البنائية للمستويات الثلاث، المتمثلة في القوى الكبرى، القوى الإقليمية النافذة والقوى من غير الدول المعولمة، عالما يتميز بصفة أساسية يطلق عليها "غير القطبية" أو "اللاقطبية" (الحفيظ، 2011).

في مقاله الموسوم بـ "الحركة نحو عالم ما بعد الغرب" سلط فيه الضوء على اللاعبين الدوليين (International Players) الرئيسيين في عالم ما بعد الغرب وطبيعة تفاعلاتهم البنائية، قال "سيمون سيرفاتي" (Simon Serfaty) المختص في العلاقات الدولية، أن عصر "الأحادية" بقيادة الولايات المتحدة قد ولى إلى الأبد (الفاضي، مقارنة نظرية لمستقبل التحولات الأيديولوجية في بنية النظام الدولي، 2018، صفحة 28)، متفقا بذلك مع آراء العديد من الباحثين التي تصب في نفس الاتجاه: أكد فريد زكريا (Fareed Zakaria) أن الولايات المتحدة لن تكون سيدة العالم مستقبلا؛ بفعل التنامي المطرد لدور القوى الصاعدة (Degans, 2013, p. 257)، ويعتقد الخبير الأسترالي "ليزلي جيلب" (Leslie H. Gelb) أن الولايات المتحدة قد بدأت فعلا في الانحدار على مستوى قيادتها، مؤسساتها، بنيتها التحتية المادية والبشرية وهي تسير في اتجاه فاعل دولي عادي لا يستحق أن يخشاه أو ينقاد إليه أحد (شليبي، أمريكا والعالم متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية 2000-2005)، وقال الفرنسي "ألان مينك" (Alain Minc) بأن الأمريكيين لن يكونوا سادة العالم، بل ويذهب الأمريكي "بول كينيدي" (Paul Kennedy) إلى القول أن بلده ستتهار تحت ضغط ثقلها الذاتي، شأنها في ذلك شأن الإمبراطوريات السابقة (شمامة، 2009، صفحة 494).

بيد أن ما يميز طرح "سيرفاتي" هو تأكيده على انتفاء القطبية، مستعبدا بالتالي الأنماط المذكورة آنفا، موضحا أن الوضع الدولي الراهن يتسم بـ "اللاقطبية" التي تتعدد فيها القوى الصاعدة بشكل غير مسبوق، يضاف إليها العديد من الوحدات السياسية الدولية المتميزة بكونها أقل حجما، لكنها تبدو أكثر تأثيرا في الساحة الدولية (الفاضي، مقارنة نظرية لمستقبل التحولات الأيديولوجية في بنية النظام الدولي، 2018، صفحة 28). ويرى ذات الباحث أن عالم اليوم في حاجة ماسة إلى صياغة بنية جديدة للنظام العالمي، قصد استيعاب العديد الكبير والمتزايد من لفاعلين الدوليين المنتشرين في مناطق مختلفة من المعمورة، بالاعتماد على مفاهيم جديدة، بدل العودة إلى صياغات قديمة (توازن القوى، المصلحة

القومية... الخ) تجاوزها الزمن، ولم تعد صالحة في عالم القرن الحادي والعشرين، محذرا من أن غياب أي شكل من أشكال القيادة في عالم متعدد الأقطاب، من شأنه خلق مناخ فوضوي محض بالمخاطر. ثم إن التشابك العنكبوتي للمصالح قد يعزز من فرص التعاون بين الأقطاب المتعددة، لكن التباين في الرؤى والتصورات والمناهج المعتمدة، يجعل مسائل مثل التمييز بين العدو والصديق، الغموض الذي يلغ العلاقات بين الدول، ردع الخصوم، تفادي الحروب والنزاعات... الخ أمرا في غاية الصعوبة (الفاضي، مقارنة نظرية لمستقبل التحولات الأيديولوجية في بنية النظام الدولي، 2018، الصفحات 28-29).

في ذات السياق، يرى "ريتشارد هاس" (Richard Hass) أن العلاقات الدولية خلال القرن الحادي والعشرين سوف تتميز بعالم تسوده حالة اللاقطبية، عبر توزيع القوة بدلا من تركيزها، حيث سيتقلص دور الدولة القومية مقابل تنامي تأثير الفواعل من غير الدول (المنظمات الدولية والإقليمية، المنظمات غير الحكومية، الشركات المتعددة الجنسيات و المليشيات المسلحة... الخ)، مما يعني أن النظام الدولي الذي سيكون مختلفا تماما عن الأنظمة الدولية المألوفة (Zakaria, 2011, p. 42)، سيعرف تحولا هيكليا يتسم بوجود مجموعة من اللاعبين يتوفرون و يمارسون أصنافا عديدة من القوة. ويضيف "هاس" بأن "اللاقطبية" ليست نتاجا لتنامي قوى معينة وتراجع قوى أخرى، بل هي محصلة حتمية للعولمة التي زادت من مستوى، سرعة وأهمية التدفقات لكل الشيء عبر الحدود، بعيدا عن سيطرة الحكومات، مشيرا إلى أن "اللاقطبية" سوف تزيد من المخاطر والتهديدات التي تواجه الولايات المتحدة (شليبي، رؤى عالمية، 2010، صفحة 117).

نفس الطرح تبناه "برتران باديه" (Bertrand Badie) بشأن حتمية الاتجاه نحو "اللاقطبية"، في ظل استمرار الوهن و العجز الأمريكي ((الاندفاع المفرط تجاه الأحادية القطبية لم يكن إلا ستارا واهيا للتشكيل الفعلي لعالم ما بعد الثنائية القطبية الذي كان في الواقع يتجه أكثر نحو اللاقطبية، و تراجع قوة أصيبت بالعجز)) (بادي، 2016، صفحة 76)، و عززه "تيموثي غارتون آش" (Timothy Garton Ash) أستاذ الدراسات الأوروبية بجامعة أكسفورد البريطانية في مقاله الموسوم "فوضى عالمية" ((نحن لم نعد في عالم متوافق حول نموذج اقتصادي واحد، و هو الرأسمالية الليبرالية الديمقراطية، بل نحن في عالم بلا أقطاب، تتعدد فيه الأشكال و النماذج الاقتصادية التي كثيرا ما تكون غير ليبرالية، نحن لسنا بصدد نظام عالمي جديد، بل فوضى عالمية، و عالم منقسم، ساخن، من المنتظر أن تندلع فيه نزاعات متعددة في المستقبل القريب. لقد أوجدت الشعوب خارج الغرب نماذج جديدة تبرز ما بين ديناميكية اقتصاد السوق وحكم الحزب الواحد أو العائلة الواحدة، وقد تكون ملكية الشركات الكبرى في هذه النماذج للدولة وحدها، أو مشتركة بين الدولة وأطراف أخرى، كما أنه من الشائع أن ينتشر الفساد بشكل واسع في هذه الأنظمة،

29). ويعتقد "كنيث ولتر" (Kenneth Waltz) أحد مؤسسي الواقعية الجديدة بأن النظام الدولي الثنائي القطبية هو أفضل أشكال النظم الدولية استقراراً، وأقلها احتمالاً لنشوب النزاعات والأزمات بين الدول؛ لكونه قائماً على مبدأ توازن القوى بين القطبين الرئيسيين (المصري، 2014، صفحة 83).

استناداً إلى الوقائع التاريخية المستحضرة الدالة على "لحظية الأحادية القطبية"، توصل "كريستوفر لاين" (Christopher Layne) إلى استنتاج مفاده أن قدرة الولايات المتحدة على الحفاظ على تفرداها و هيمنتها العالمية ستكون محدودة و سيكون مآلها الفشل في نهاية المطاف؛ لأن ثمة دول أخرى ستنافسها على عرش النظام الدولي، من خلال سعيها إلى تحقيق التوازن معها و إنهاء هيمنتها التي لا تتجاوز -حسب تقديره- حدود عام 2030، لاسيما في ظل تراجع واقع القوة النسبية الأمريكية بأبعادها العسكرية، الاقتصادية و المؤسساتية، معبرا عن قناعته بأن المارد الصيني سيكون المنافس الذي لا يقبل باستمرار العهد الأمريكي (Pax Americana) على حاله، بل ستعمل على توظيف أسسه و الولوج منه و العمل على تقويضه، تمهيدا لإرساء نظام دولي جديد يكون لاعبا رئيسا فيه (علي و لورد، 2019، الصفحات 34-35).

إذا كان الساسة و المحللون الروس يتبنون وجهة نظر حول منطق النظام الدولي الحالي، مفادها أن الأخير الذي تقوده الولايات المتحدة و تعمل على توسيعه ليشمل العالم بأسره، تحت ذرائع مختلفة و بشتى الوسائل، يشكل تهديدا للأمن القومي لروسيا و مصالحها الحيوية، إلا أن هناك تضارب بينهم حول الكيفية التي سيبدو عليها هذا النظام مستقبلا. بيد أن ذلك لم يمنع التقرير الصادر عن منتدى "فالداي الدولي للحوار" المنعقد بروسيا عام 2016 من التأكيد على وجود مجموعتين رئيسيتين في العالم: الأولى، تضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي و حلفائهما، والثانية، تشمل كل من الصين وروسيا و مجموعة من الوحدات السياسية المؤيدة لهما. ولعل ما يعزز هذا الطرح -حسب ذات التقرير- هو إمكانية حدوث تحالف ثنائي بين القوة العسكرية الروسية و القوة الاقتصادية الصينية، مراعاة للتحديات التي يمثلها الغرب و مصالحهما المشتركة (رادين و كلينث، 2017، الصفحات 32-35)، خصوصا في حالة احتوائهما لخلافتهما البينية الحادة.

لقد سبق لرئيس الوزراء الروسي الأسبق "يفغيني بريماكوف" (Ievgueni Primakov) أن طرح فكرة "المثلث الاستراتيجي" (Strategic triangle) المشكل من الصين، روسيا و الهند، من أجل إقامة توازن مضاد للولايات المتحدة الأمريكية، ويحظى "مبدأ بريماكوف" (Primakov Doctrine) -حسب العديد من التقارير- بدعم كثير من أطراف الطيف السياسي الروسي (صمويل، 1999، صفحة 22).

يجادل فريق من الباحثين أنه إذا قدر للنظام الدولي أن يكون

وأن تتم الاستهانة بتطبيق حكم القانون)) (الفاضي، مقارنة نظرية لمستقبل التحولات الأيديولوجية في بنية النظام الدولي، 2018، صفحة 29).

لعل إحدى سمات الوضع الدولي الراهن هو الانتشار الأفقي لقيم و معايير متعددة و متباينة على الصعيد العالمي، و الناجم عن سعي القوى الفاعلة إلى تقديم نماذجها كبداية في الساحة الدولية. لكن المفارقة تكمن في انشغال الأمريكيين، الصينيين و الأوروبيين بقضاياهم الداخلية، و وفقا لمنظومات قيمهم الخاصة. و صف تقرير صادر عن مجموعة أوراسيا هذا الوضع بـ «G-Zero» الذي يعني وضع القوى الدولية الرئيسية طموحاتها في قيادة العالم -سواء بصفة منفردة أو جماعية- جانبا، و تركيزها على شؤونها داخل حدودها، و هو وضع غريب و غير مألوف على المستوى الدولي (الفاضي، مقارنة نظرية لمستقبل التحولات الأيديولوجية في بنية النظام الدولي، 2018، صفحة 29). الأمر سيان بالنسبة للعديد من دول الجنوب النشطة في إفريقيا و أمريكا اللاتينية المناوئة للشمال التي بدت أكثر أنانية و أكثر انشغالا ببيئاتها الداخلية، و هو ما قاله المفكر الفرنسي "برتران بادي" ((هنا برز عالم شعاره "ليعمل كل لنفسه"، حيث راح الفاعلون المتمتعون بقدر متزايد من الاستقلالية بالمقارنة مع حقبة الحرب الباردة مثلا يلعبون أوراقهم الخاصة، و قد حققوا بعض النجاحات المحلية التي شجعتهم على المضي في هذا الاتجاه)) (بادي، 2016، صفحة 77).

5. احتمال عودة الثنائية القطبية

يقوم نظام القطبية الثنائية (Bipolar) على أساس توزيع المقدرات بين كتلتين كبيرتين أو دولتين عظيمتين تتوفران على مصادر القوة و النفوذ لا تضاهيهما أية وحدة دولية أخرى، مع وجود تنافس و صراع بين القطبين. فكما كان عليه الحال خلال الحرب الباردة، توجد قوتان عظيمتان تمثل تفاعلاتهما البينية المحور المركزي للسياسة الدولية، من خلال تزعم كل واحدة منهما ائتلاف من الدول المتحالفة، حيث تتنافس مع الأخرى على مناطق النفوذ و على الوحدات الدولية غير المنحازة (صمويل، 1999، صفحة 08). و يتميز هذا الشكل بخاصيتين جوهريتين (عودة، 2005، الصفحات 12-13): الأولى، تتمثل في التوزيع الثنائي لعناصر القوة الدولية، على شكل معسكرين متضادين سياسيا، عسكريا، اقتصاديا و إيديولوجيا، و الثانية، تكمن في فقدان الكامل للمرونة التي يتميز بها عادة نظام توازن القوى، لاسيما من حيث الانضمام أو الانسحاب من التكتلات الدولية؛ بسبب الجمود الأيديولوجي و تشابك المصالح الاقتصادية.

يصف "مورتان كابلان" (Morton Kaplan) هذا النظام بكونه رخوا؛ بفعل اختلاف طبيعة الفاعلين المنتمين لذات النظام، فكل كتلة/قطب ترتبط بفاعل رئيسي يقوده، مشكلا بذلك أحد قطبي النظام الدولي (القطراوي، 2014، صفحة

ثنائي القطبية، فإن الصين هي القوة المرشحة أكثر من غيرها بأن تكون القطب الثاني الموازي للقطب الأمريكي -على المدى المنظور- للاعتبارات التالية (المشاقبه و صايل فلاح، 2018، الصفحات 271-275):

أ- امتلاكها لأكبر جيش في العالم مشكل من 2.3 مليون فرد، تسانده قوات احتياطية ضخمة تقدر بـ 800 ألف، تخصص له ميزانية كبيرة سنويا تصنف الثانية بعد الولايات المتحدة، ويجري توظيف عشرات المليارات سنويا لتحديثه، بالاعتماد على ما يعرف بالتكنولوجيا المزدوجة. وبانضمامها إلى النادي النووي عام 1964 وامتلاكها لحوالي 300 رأس نووي، أفلحت الصين في تحقيق قوة عسكرية كبيرة، تعد من أكبر المؤسسات العسكرية العالمية القادرة على ردع والوقوف في وجه أية قوى عظمى، بما في ذلك الولايات المتحدة، لاسيما في ظل الخضوع المستمر لهذه المؤسسة لعملية التحديث وإعادة الهيكلة، تماشيا مع دور الصين في النظام الدولي الجديد.

ب- اعتبارها ثاني قوة اقتصادية عالمية بعد الولايات المتحدة الأمريكية؛ بسبب الارتفاع المتنامي للنتائج المحلي الصيني الذي توقع صندوق النقد الدولي تجاوز عتبة 16 تريليون دولار مع حلول العقد الثالث من القرن الحالي، أي أقل بقليل من نظيره الأمريكي المقدر بـ 22.867 تريليون دولار. وفي مقابل فتح الأسواق الأجنبية أمام بضع و سلع الصين، باتت الأخيرة البلد الأكثر جلبا لرؤوس الأموال الأجنبية، لتصبح عن جدارة "مصنع العالم". ويتوقع البعض بأن يتجاوز حجم الاقتصاد الصيني نظيره الأمريكي بنحو 21% خلال السنوات المقبلة.

ت- توفرها على قوة بشرية هائلة تعد الأولى عالميا، حيث يقارب سكانها 1.3 مليار نسمة، وتكمن المفارقة الصينية في القدرة على تحويل الكثافة السكانية من عبء على الدولة إلى نقطة قوة يجري استثمارها على أكمل وجه، حيث تمثل الأيدي العاملة النسبة الأكبر من عدد السكان والمقدرة بحوالي 68%، وهكذا يثبت هذا البلد أهمية العنصر البشري بكونه قائدا لعملية التحديث والتنمية كما وكيفا.

ث- تمتعها بموقع استراتيجي متميز يمكنها من التحكم في طرق الملاحة البرية، الجوية والبحرية، لاسيما وأنها تشكل حلقة وصل بين شرق آسيا وشرق أوروبا، دون أن ننسى عضويتها الدائمة في مجلس الأمن، الأمر الذي يعزز من ثقلها الدولي في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية التي يشهدها العالم باستمرار.

لا شك أن الصين تشكل رقما مهما في معادلة النظام الدولي الجديد الذي لا يمكن تصور تشكيله بمعزل عن خياراتها الاستراتيجية و آفاقها المستقبلية التي ستلعب دورا أساسيا في تحديد التوازنات العالمية المقبلة، إذ تعد الاستفادة الأولى من العولمة الاقتصادية والتي أضحت المدافع الرئيسي عنها، مثلما عكسه خطاب الرئيس الصيني أمام "المنتدى الاقتصادي العالمي" في دافوس عام 2017، عندما قال بأنه لا يمكن اعتبار

رغم المؤشرات الدالة على صعود الصين و بوتيرة متسارعة وإمكانية تشكيلها أحد قطبي النظام الدولي الجديد خلال السنوات القادمة، إلا أن بعض المختصين في العلاقات الدولية يتبنون رأيا مخالفا، على غرار الباحث الفرنسي "جيرار شاليون" الذي يقر بأن الولايات المتحدة فقدت مع مطلع القرن الحالي البعض من هيبتها العالمية و تراجعت -ولو نسبيا- مكانتها الدولية لفائدة قوى دولية صاعدة التي أضحت تتقاسم معها النفوذ على المسرح الدولي، لكن ذلك لا يعني أن النظام الدولي يسير نحو نظام جديد تشكل الصين أحد قطبيه ((إن الذين يتنبؤون بأن الولايات المتحدة سيتم تجاوزها قريبا من طرف الصين مخطئون، فهي متقدمة عليها في المجالات العسكرية والتكنولوجية والعلمية، وفي قدرتها على التجديد و التكيف، وفي جاذبيتها الثقافية. كما أنها [الولايات المتحدة] جعلت من آسيا والمحيط الهادي أولويتها الاستراتيجية لتضمن، بتعاون مع حلفائها، الحفاظ على هيمنتها في المنطقة)) (سعدى، 2013، صفحة 167).

6. نحو امتلاك الصين لناصية القيادة العالمية

بالموازاة مع الهلع الكبير الذي ينتاب البشرية جراء الانتشار المرعب لوباء كورونا (Covid-19)، وانشغال كل دولة بالسبل والإجراءات الوقائية الكفيلة بالتقليل من عدد المصابين و الوفيات الذي يتزايد يوم بعد يوم، يجري على مستوى دهايز و أروقة مراكز البحوث و الدراسات الحديث عن التحولات الجيوسياسية المرتقب حصولها بعد انحسار الجائحة، في ظل وجود شبه إجماع مفاده أن عالم ما بعد "كورونا" لن يكون كسابقه؛ باعتبار أن الوباء يشكل حدثا مفصليا شأنه في ذلك شأن الأحداث التاريخية الكبرى التي أضحت إلى تشكيل نظم دولية جديدة.

الطريقة التي يتكيف بموجبها مع الوضع الجديد (محبوباني، 2009، الصفحات 16- 27-44).

بحكم عناصر قوتها (الصلابة و اللينية) المتنامية باطراد خلال العقود الأخيرة، في مقابل تراجع نظيرتها الأمريكية، فقد أضحت الصين من بين اللاعبين الدوليين الأكثر تأثيراً في السياسة الدولية، و في حالة استمرار هذه المعادلة (النمو الآسيوي/التراجع الغربي) بنفس الوتيرة، فمن المرجح - كما يقول "غيدون رشمان" (Gideon Rachman) صاحب كتاب "الحرب و السلم في القرن الآسيوي" - أن يكون القرن الحادي و العشرون آسيويا، بنفس المعنى الذي كان عليه القرن العشرون (غربيا، أوربيا، فأمريكيا)، و أن المركز العالمي للجاذبية سيتحول من الغرب إلى الشرق، و من ثمة سيكون العالم الجديد مرغما على التعامل مع هذه المتغيرات (الفاضي، الطموح الصيني و تأثيره تجاه تغيير نمطية النظام الدولي في إطار مقارنة القوة، 2018، صفحة 132).

لقد سبق لـ "نابليون بونابارت" (Napoléon Bonaparte) أن حذر عام 1816 من النتائج والانعكاسات التي قد تترتب عن نهوض التنين الصيني، عندما قال بأن العالم سيهتز عندما تنهض الصين التي دأب الكثير من الباحثين والأكاديميين على إطلاق العديد من الأوصاف عليها؛ نظرا لما حققته من تطور وما يمكن أن تكون عليه مستقبلا؛ على غرار امبراطورية الوسط "ماصة الدماء"، "الصين المفترسة"، الصين التي "تفرض قوانينها على العالم"... وغيرها من الأوصاف التي تعكس -دون ريب- حقيقة نظرة الغرب لواقع الصين و مستقبلها (الرحمان، 2018، صفحة 115).

في مكالمة هاتفية جمعت بين الرئيس الأمريكي الأسبق "جيمي كارتر" (Jimmy Carter) والرئيس "دونالد ترامب" حول توجس الأخير من القوة الاقتصادية المتنامية للصين، تم نشر محتواها في مجلة "نيوزيك" (News week) الأمريكية، خاطب "كارتر" "ترامب" قائلا بأن النمذجة الاقتصادية تشير إلى أن الصين ستتجاوز الولايات المتحدة مع حلول 2030، بعد أن تصبح أكبر قوة اقتصادية في العالم، وهو ما يعزز آراء العديد من الخبراء القائلة بأن العالم يشهد بالفعل ما أطلقوا عليه "القرن الصيني". و في مقارنة بسيطة بين الصين و الولايات المتحدة، قال "كارتر" أن بكين و منذ أن تقرر تطبيع العلاقات بين الطرفين عام 1979، لم تتورط في أية حرب، و لم تهدر أي سنتيم في سبيل ذلك، في حين تعد الولايات المتحدة الدولة الأكثر خوفا للحروب في تاريخ العالم، لأنها تريد فرض حكومات تستجيب للسياسة والقيم الأمريكية، ف فيما استثمرت الصين مواردها في المشاريع التنموية (السكك الحديدية، الهياكل القاعدية، القطارات الرصاصية العابرة للقارات، تكنولوجيا «G6»، الذكاء الاصطناعي... الخ)، أهدرت الولايات المتحدة مبالغ ضخمة في الحروب، على غرار التدخل العسكري في العراق الذي كلف الخزينة الأمريكية ما لا يقل عن 1.2 تريليون دولار دون احتساب الخسائر البشرية (أكثر

في هذا الإطار، كتب "هنري كيسنجر" في مقال نشرته صحيفة "وول ستريت جورنال" (The Wall Street Journal) مع مطلع شهر شباط/أفريل 2020، قائلا بأن جائحة كورونا ستغير لا محال النظام العالمي، موضحا أن حجم الأضرار التي ألحقها الفيروس قد تكون عرضية، لكن تداعياته السياسية و الاقتصادية قد تستمر لأجيال عديدة، مستطردا بأن الجهود المبذولة لمواجهة تفشي الوباء رغم ضخامتها و طابعها الملح، لا يمكن أن تشغل قادة العالم عن مهمة أخرى لا تقل أهمية و الكامنة في إطلاق مشروع موازي، بغية الانتقال إلى نظام عالمي ما بعد كورونا، مختتما بأن التحدي الذي يواجهه العالم في الظرف الراهن هو إدارة الأزمة و بناء المستقبل في الآن، و أن الفضل في الرهان المزدوج قد يدخل العالم في نفق مظلم (الجزيرة، 2020). بيد أن "كيسنجر" الذي سبق له أن قال في كتابه "النظام العالمي" بأن العالم في حاجة إلى نظام عالمي جديد، لم يحدد طبيعة النظام المنشود والقوى المهيمنة.

في محاولة منها إلى استشراف ملامح النظام الدولي خلال مرحلة ما بعد كورونا، سارعت مجلة "فورين بوليسي" (Foreign Policy) الأمريكية المتخصصة في القضايا العالمية والأحداث الدولية في عددها الصادر في آذار/مارس 2020 إلى نشر تقرير تحت عنوان "كيف سيبدو العالم بعد جائحة فيروس كورونا؟" (How the World Will Look After Coronavirus) التي تضمن توقعات 12 عالما و مفكرا بارزا من مختلف أنحاء العالم، من بينهم "ستيفن والت" (Stephen Walt) أستاذ في العلاقات الدولية بجامعة هارفارد الأمريكية، و أحد رواد الواقعية الدفاعية (Defense Realism) الذي توقع بأن الانتشار الأفقي للوباء، سيسرع من وتيرة انتقال السلطة و النفوذ العالمي من الغرب إلى الشرق، مستدلا باستجابة دول شرقية في مواجهة الوباء، و على رأسها الصين التي أبانت عن قدرة و استعداد -رغم تعثرها مع بداية اكتشاف الفيروس- في التعاطي الجيد مع الوباء، في مقابل تعثر و تخبط الدول الغربية، و في مقدمتها الولايات المتحدة التي من المرجح أن تفقد زمام القيادة العالمية خلال فترة ما بعد "كورونا" لصالح الصين؛ بسبب أذانيته، انفكاتها على ذاتها و خسارتها لاختبار القيادة (بلعيشة، 2020، صفحة 168).

لقد سبق لكيشور محبوباني" (Kishore Mahbubani) الباحث في معهد آسيا للبحوث بجامعة سنغافورة في كتابه "العالم الآسيوي الجديد"، أن توقع حدوث تحول للدفعة من تحكم الغرب فيها إلى تحكم آسيا، عندما ذكر أن ترتيبات الأوضاع السائدة في العالم منذ عدة عقود ستتغير، لاسيما إذا علمنا أن معدلات النمو و مستويات الدخل المحققة في الدول الآسيوية (الصين، الهند، سنغافورة... الخ) خلال 25 سنة تعادل ما أنجزه الأوروبيون و الأمريكيون إبان مئات السنين، مؤكدا على أننا وصلنا إلى نهاية عصر الهيمنة الغربية على التاريخ العالمي (هذا لا يعني نهاية الغرب)، و في المقابل سنشهد نهضة كبيرة للمجتمعات الآسيوية، و أنه يتعين على الغرب البحث عن

الدولية، بجامعة سكاريا التركية الذي يرى بأن جائحة كورونا واستنادا إلى المعطيات التاريخية للأوبئة خلال القرن العشرين، لن تؤدي إلى تحول جذري في نسيج العلاقات الدولية ونمطية النظام الدولي الذي سيظل -على المدى المنظور- قائما على الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة، على أن يستمر الطابع الصراعي على حركة التفاعل الدولي (الشليفي، 2020، صفحة 07)، خاصة بين الصين والولايات المتحدة.

بصرف النظر عن تباين وجهات نظر المحللين بشأن نمطية النظام الدولي ما بعد الجائحة، فإنه من المبكر استخلاص تجارب ودروس هذه الأزمة المفاجئة التي قلبت العالم، لاسيما مع تسارع وتيرة مخرجات الوباء وانعكاساته الجيو-استراتيجية والاقتصادية؛ باعتبار أن العالم ما زال في مخاض عسير من الاضطراب والفوضى، الأمر يصعب معه إعطاء تصور متكامل عن عالم ما بعد كورونا الذي أدى إلى التخندق والتكاتف لدرء الخطر الزاحف، فيما وصفت بأنها حرب عالمية ضد عدو خفي. بمعنى أن تحديد ملامح النظام الدولي مرتبط بحجم الآثار المترتبة عن الأزمة على الوحدات الدولية التي يصحب حصرها؛ بسبب سواد حالة اللايقين بشأن البعد الزمني للوباء، وبمدي قدرة القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة والصين في إدارة الأزمة الوبائية العالمية.

الخاتمة

يستنتج في الأخير أن افتقاد النظام الدولي الجديد السائد منذ انتهاء الحرب الباردة للملامح النهائية، واستمرار الجدل بشأن كينونته ونمطيته وتاليا عدم الفصل في بنيانه، لا يعود لعوامل ذاتية مرتبطة بالخلفيات الفكرية والسياسية للأكاديميين ورجال السياسة، أو إلى المعايير المعتمدة وتباين الزوايا التي ينظر منها كل واحد منهم للموضوع فحسب، بقدر ما يعود إلى عوامل موضوعية متداخلة، تفاعلت فيما بينها وأفرزت نظاما دوليا هشاً بات عاجزا عن أداء وظائفه الأساسية (التكامل، الأمن، التنمية، الشرعية والتكيف).

يبدو المجتمع الدولي المعاصر مع مطلع القرن الحادي والعشرين أكثر تعقيدا من ذي قبل؛ بسبب تطوره الكمي والكيفي، حيث أن النظام الدولي لم يعد يقتصر ضمن سياق تفاعلاته على الفواعل التقليديين (الدول، المنظمات الدولية، القوى العابرة للدول... الخ) فحسب، بل تعداها إلى أبعاد وأنماط متعددة، لعل أهمها الفاعل الرقمي (الالكتروني) الذي بات مفتاحا للهيمنة الصلبة واللينية على الوحدات الدولية، وأضحى مدخلا مهما في العلاقات الدولية، إذ أن الفواعل الدولية الجديدة التي ولجت الهرمية الدولية أضحت أكثر تأثيرا في حركة التفاعل الدولي مقارنة بنظيراتها التقليدية، يضاف إليها العديد من الوحدات السياسية المتميزة بكونها أقل حجما، لكن دورها يفوق حجمها.

لا ريب أن ظاهرة الاعتمادية المتبادلة (Interdependence) المترامنة مع استفحال ما يعرف بالعدولمة والعدالة على حالة

من 4000 جندي أمريكي (رودس، 2013، الصفحات 85-86)، متسائلا: ماذا لو تم رصد تلك المبالغ من أجل إقامة نظام صحي مجاني للأمريكيين، كي لا يصاب الآلاف منهم أكثر من أي بلد في العالم بوباء كورونا19-، أو كي يكون نظام تعليمي جيد، مثل كوريا الجنوبية أو شنغهاي... الخ؟ (Brennan. 2020).

كتب "كيشور محبوباني" أحد المروجين لفكرة انتقال مركز القرار الدولي من النصف الغربي إلى النصف الشرقي للكرة الأرضية، قائلا بأن الوقت قد حان لإعادة هيكلة النظام الدولي، وأنه يتعين على الغرب تقبل الأمر الواقع والعمل على التكيف مع الوضع الجديد الذي لا مفر منه. فمثلما تكيف العالم مع استعادة الغرب لنشوة انتصاره في عالم ما بعد الحرب -كما جاء على لسان رئيس وزراء الهند "مانموهان سينغ" (Manmohan Sing) في ديسمبر 2006- فإنه مدعو اليوم إلى التكيف مع النهضة الاقتصادية الآسيوية الجديدة، وهو ما يعني أن العالم بات في أمس الحاجة إلى قواعد عالمية ومؤسسات دولية جديدة تواكب الوضع المستجد (محبوباني، 2009، صفحة 311). وهو الطرح الذي باتت تتبناه العديد من الوحدات الدولية المناوئة للنظام الدولي الحالي، وعلى رأسها الصين.

في المقابل، ثمة من يحتاج أن عالم ما بعد كورونا سيكون مجرد نسخة معدلة عن العالم الموروث عن الحرب الباردة، بحجة أن الوباء ما زال حتى الآن تحت السيطرة، وأنه ستم محاصرته عاجلا أم آجلا، لتستأنف الحياة العامة تدريجيا، من بينهم سعيد الصديقي أستاذ العلاقات الدولية بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس المغربية، الذي أعترف بحدوث تغيرات بيد أنها لن تؤثر في أسس هيكل النظام الدولي القائم الذي سيستعيد عافيته لمجرد عودة الأمور إلى طبيعتها، مقللا من شأن الحدث الوبائي ((هناك مبالغة كبيرة من قبل بعض المحللين الذين يندرون بتحول جذري في السياسات الدولية، واستبدال الحلفاء، وهذا أمر مجاني للصواب؛ لأننا أمام وباء أكفيره من الأوبئة العالمية السابقة، وليس معركة عالمية قائمة على العداة والانتقام)) (الصديقي، 2020، الصفحات 266-267). ويجادل ذات البحث بأن الضغوط الممارسة على الولايات المتحدة؛ نتيجة سوء تعاطي إدارة "ترامب" مع الجائحة وما يترتب عن ذلك من خسائر بشرية واقتصادية، لا تكفي لإزاحتها عن القيادة العالمية؛ باعتبار أن قوتها لا تكمن في بعديها العسكري والاقتصادي فحسب، بل ثمة عناصر أخرى لا تقل أهمية مثل الديمقراطية، القيم الحضارية، القدرة على تجاوز المصائب، المرونة في استيعاب مختلف الثقافات وجذب ألمع الأدمغة في العالم... الخ، مما يوفر لها القدرة على سرعة التعافي مقارنة بغيرها من الدول، معتقدا بأنه وعلى الرغم من القوة الاقتصادية للصين ونموها المتسارع، إلا أن محيطها الإقليمي وطبيعة ثقافتها ونظامها السياسي المستبد لن يؤهلاها لتولي عرش النظام الدولي (الصديقي، 2020، صفحة 267). نفس الطرح تبناه الدكتور عصام عبد الشافي أستاذ العلاقات

المصادر والمراجع

- 01-Brennan. D. (2020. may 25). Newsweek. Récupéré sur <https://www.newsweek.com/donald-trump-jimmy-carter-china-war-infrastructure-economy-trade-war-church-1396086>
- 02-Degans. A. (2013). Les Etas Unis un géant blessé. Dans L. B. autres. Les grandes questions internationales (p. 257). Paris: Groupe Studyrama.
- 03-Lind. J. & G.Press. D. (2020. march/april). Reality check American power in an age of constraints. foreign policy. 99 (02), p. 42.
- 04-Ploch. L. (2009). Africa command: U.S strategic interests and the role of U.S military in Africa. Washington: Congressional service research. p. 27.
- 05-Suominen. k. (2012. novembre-décembre). pourquoi le monde à besoin des etats unis?. revue diplomatie (59). p. 60.
- 06-Zakaria. F. (2011). Le monde post-américain. (j.-F. H. Guedj. Trad.) Parsi: Perrin. p. 42.
- 07- الجرباوي علي، و حبش لورد. (ماي. 2019). النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية الدولية. سياسات عربية (38)، الصفحات 34-35.
- 08- الجزيرة. (04 أفريل. 2020). تم الاسترداد من قناة الجزيرة: <https://www.aljazeera.net/news/politics/042020/04/>.
- 09- السيد أمين شلبي. (2005). أمريكا والعالم متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية (2000-2005). القاهرة: عالم الكتب، الصفحات 111-111.
- 10- السيد أمين شلبي. (2010). رؤى عالمية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، صفحة 117.
- 11- أندرو رادين، و ريتش كلينث. (2017). وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي. كاليفورنيا: مؤسسة راند الأمريكية، الصفحات 32-35.
- 12- أندريه كورتونوف. (14 أكتوبر. 2019). حزب الإرادة الشعبية. تم الاسترداد من <https://kassiou.org/more-categories/misc-2/item/63113-14-10-2019-41-12-07>
- 13- برتران بادي. (2016). لم نعد وحدنا في العالم النظام الدولي من منظور مغاير. (جان ماجد جبور، المترجمون) بيروت: مؤسسة الفكر العربي، الصفحات 76-77.
- 14- جمال خالد الفاضي. (2018). الطموح الصيني وتأثيره تجاه تغيير نمطية النظام الدولي في إطار مقارنة القوة. تأليف عبلة مزوزي، و محمد بلعيشة، الثقل الأيوبي في السياسة الدولية محددات القوة الآسيوية (صفحة 132). برلين: المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية، السياسية والاقتصادية.
- 15- جمال خالد الفاضي. (مارس. 2018). مقارنة نظرية مستقبل التحولات الأيديولوجية في بنية النظام الدولي. مجلة الجيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، صفحة 29.
- 16- جهاد عودة. (2005). النظام الدولي نظريات وإشكاليات. المنيا: دار الهدى للنشر والتوزيع، الصفحات 12-13-174-196.
- 17- جون ميرشايمر. (2012). مأساة سياسة القوى العظمى. (مصطفى محمد قاسم، المترجمون) الرياض: النشر العلمي والمطابع-جامعة الملك سعود، صفحة 478.
- 18- حكيمات العبد الرحمان. (نوفمبر. 2018). اللغز الصيني: استراتيجية الصين و قتها وتأثيرها منذ الحرب الباردة. سياسات عربية (35)، صفحة 115.
- 19- خالد جميل عبد الوهاب القطراوي. (2014). التحولات في بنية النظام الدولي و أثره على السياسة الغسراتيانية تجاه القضية الفلسطينية (1985-2010) (أطروحة ماجستير). 29. غزة: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية-جامعة الأزهر، الصفحات 29-40.
- 20- خالد موسى المصري. (2014). مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية. دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، صفحة 83.
- 21- خير الدين شمامة. (2009). العلاقات الاستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن الحادي والعشرين. الجزائر: دار قرطبة، صفحة 494.
- 22- روبرت كيوهان. (أكتوبر. 2012). مبني للمجهول مآلات القيادة الأمريكية

الترباط والتشابك المعقد بين الوحدات الدولية، من خلال تأثير كل وحدة دولية بما يحدث في غيرها من الوحدات الأخرى، قد ضاعفت من تعقيدات المجتمع الدولي المعاصر، حيث أن التزايد الكبير في درجة الاعتمادية في عالم اليوم، بلغ مستوى من العلاقات والتداخلات بين الدول يشبه -إلى حد كبير- بيت العنكبوت. لعل هذا ما يفسر رغبة الصين (رغم معارضتها للنظام الدولي القائم) في الصعود السلمي وإعطائها الأولوية للقوة السلسلة في التعاطي مع غيرها من القوى الفاعلة في السياسة الدولية.

باعتبار أن ثبات واستقرار أي نظام دولي مرتبط باستمرار القائد في تحمل مسؤوليته، فإن الطابع الفوضوي للمجتمع الدولي المعاصر ودخول النظام الدولي الوليد بقيادة الولايات المتحدة في حالة عدم الاستقرار (الأزمات الدولية والإقليمية المستعصية، الحروب الأهلية، الحروب بالوكالة، تراجع الاقتصاد العالمي... الخ)، يعد مؤشرا على عجز الأخيرة عن أداء المهام الملقاة على عاتقها؛ نتيجة تراجع قوتها النسبية بمختلف أبعادها، توارى مكانتها الدولية وتقليص دورها و نفوذها العالمي، في مقابل ظهور و تنامي دور القوى الدولية الصاعدة ومحاولاتها سد الفراغ والقيام بالأعباء والمسؤوليات العالمية.

لقد كشفت جائحة كورونا -على سبيل المثال لا الحصر- فشل الولايات المتحدة الأمريكية في اختبار قيادتها للعالم فيما يخص تعاملها مع الأزمة الوبائية؛ بسبب سلوك إدارة "ترامب" القائم على تغليب المصالح الذاتية الضيقة، وافتقارها الفادح للكفاءة المطلوبة، فعوض أن تلعب الدور القائد المنوط لها، من خلال مساهمتها -بشكل أو بآخر- و بفعالية في التخفيف من التداعيات العالمية المرعبة للوباء، و اضطلاعها بتوفير الطاقات و تنظيم الجهود الدولية المبذولة، أطلقت العنان لأنانياتها المفرطة، و تخلت -في عز الأزمة الوبائية الدولية- عن التزاماتها المالية تجاه منظمة الصحة العالمية، قبل إعلانها عن سحب عضويتها منها.

وعليه، فإن الطبيعة اللامتوازنة لنظام الأحادية القطبية وفشله في أداء وظائفه الأساسية؛ بسبب تراجع القوة النسبية للولايات المتحدة المتمسكة بالوضع الراهن، في مقابل ظهور و تنامي القوى الصاعدة غير القانعة بالنظام الدولي القائم و الساعية إلى التأسيس لنظام دولي مختلف، دون أن تتوفر -بما في ذلك الصين- على الإمكانيات المطلوبة التي تحولها -على الأقل على المدى المنظور- لعب دور القائد، يضاف إلى ذلك الجنوح نحو توزيع القوة بدل تركيزها، وإعطاء الوحدات الدولية الأولوية لأوضاعها الداخلية على حساب القضايا الدولية... وغيرها من العوامل ساهمت في تكريس الجدال القائم منذ ثلاث عقود بشأن بنية النظام الدولي الجديد، مما يعني -و إلى حد ما- صحة فرضية الدراسة.

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح.

- للنظام الدولي. (مركز دراسات الوحدة العربية، المحرر) المستقبل العربي (404)، الصفحات 43-44.
- 23- زايد عبيد الله مصباح. (2002). السياسة الدولية بين النظرية والممارسة. طرابلس (ليبيا): دار الرواد، صفحة 396.
- 24- زبغنيو بريجنسكي. (1998). الفوضى والاضطراب العالمي على مشارف القرن الحادي والعشرين. (مالك فاضل، المترجمون) عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، الصفحات 75-76.
- 25- سعيد اللاوندي. (2004). أمريكا في مواجهة العالم حرب باردة جديدة (الإصدار الثانية). القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، صفحة 179.
- 26- عاهد مسلم المشاقبه، و مقداد صايل فلاح. (2018). النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة-الصين أنموذجا (1991-2016). مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، 45 (02)، الصفحات 271-275.
- 27- عبد الحليم غازلي. (2015). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا. القاهرة: دار الكتاب الحديث، صفحة 64.
- 28- عرض غسان العزي. (20 أكتوبر 2014). النظام العالمي تجديد مركزيّة أمريكا. مركز الجزيرة للدراسات. تم الاسترداد من مركز الجزيرة للدراسات، الصفحات 03-05.
- 29- عطوان خضر. (2010). القوى العالمية والتوازنات الإقليمية. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، الصفحات 05-07.
- 30- علاء عبد الحفيظ. (جويلية 2011). السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي. تم الاسترداد من المنهل: <https://platform.almanhal.com/Reader/27565/>
- 31- علي صلاح. (2018). مشروع الحزام والطريق كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي. اتجاهات الأحداث، صفحة 11.
- 32- كيشور محبوباني. (2009). العالم الآسيوي الجديد. (سمير كريم، المترجمون) القاهرة: المركز القومي للترجمة، الصفحات 16-27-44-311.
- 33- ماثيوردوس. (2013). الولايات المتحدة الأمريكية الزعامة ما بعد القطبية الأحادية. تأليف جرايمي هيرد، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، المترجمون، الصفحات 85-86). دبي.
- 34- محمد السيد سليم. (1998). تحليل السياسة الخارجية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، صفحة 262.
- 35- محمد بلعيشة. (أفريل 2020). كيف سيبدو العالم بعد جائحة الفيروس التاجي. مجلة قضايا آسيوية، صفحة 168.
- 36- محمد سعدي. (المجلد 01، العدد 04 سبتمبر 2013). نحو نظام عالمي جديد. رؤى استراتيجية، صفحة 167.
- 37- محمد ميسر فتحي. (ديسمبر 2015). التغيير في النظام الدولي ومراكز القوى العالمية رؤية مستقبلية. مجلة تكريت للعلوم السياسية، 02 (04)، صفحة 111.
- 38- مرتضى الجعلي. (أفريل 2014). آفاق العصر الأمريكي السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد. (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، المحرر) مجلة رؤى استراتيجية، 02 (06)، صفحة 170.
- 39- ناصيف يوسف حتي. (2004). التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الاقليمي العربي. تأليف مجموعة من المؤلفين، العرب وتحديات النظام العالمي (صفحة 157). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 40- نيفين مسعد. (أوت 2013). حال الأمة 2011-2013 مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة. (مركز دراسات الوحدة العربية، المحرر) المستقبل العربي (414)، صفحة 08.
- 41- هنتغتون صمويل. (1999). القوة العظمى الانفرادية البعد الجديد للقوة. (مركز فلسطين للدراسات والبحوث، المترجمون) غزة: مركز فلسطين للدراسات والبحوث، الصفحات 08-09-11-12-22.
- 42- وليد عبد الحي. (2007). مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- 43- وليد عبد الحي. (2013). الاتجاهات العالمية 2030 سيناريوهات الاستخبارات الأمريكية. مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث، الصفحات 02-05.
- 44- سعيد الصديقي. (2020). أي تأثير لوباء "كوفيد 19" على السياسة الدولية؟ تأليف محمد البنعادي، عالم ما بعد الجائحة: قراءات في تحولات الفرد، المجتمع، الأمة وفي العلاقات الدولية (الصفحات 266-267). وجدة، منشورات جمعية البراس للثقافة والتنمية، المغرب.
- 45- عصام عبد الشايف. (2020). وباء كورونا وبنية النسق الدولي: الأبعاد والتداعيات. المعهد المصري للدراسات، اسطنبول، صفحة 07.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

المؤلف محمد بلخيرة، (2021)، النظام الدولي الجديد قراءة في جدلية البنية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر. ص: 249-263